

Distr.  
GENERAL

CBD/SBSTTA/21/3  
5 September 2017

ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي



الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

الاجتماع الحادي والعشرون

مونتريال، كندا، 11-14 ديسمبر/كانون الأول 2017

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت\*

### الإدارة المستدامة للأحياء البرية:

### إرشادات لتحقيق الإدارة المستدامة لقطاع لحوم برية

مذكرة من الأمانة التنفيذية

### أولا - مقدمة

1- طلب مؤتمر الأطراف إلى الأمين التنفيذي، في مقرره 8/13 (الفقرة 5(أ))، أن يضطلع بما يلي، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، مواصلة توضيح الإرشادات التقنية لأفضل حوكمة صوب قطاع أكثر استدامة للحوم الطرائد، بهدف دعم الأطراف في تنفيذ الأطراف للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، مع الاستعانة بخارطة الطريق بشأن دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية ونتائج ندوة "ما بعد الإنفاذ: المجتمعات المحلية، والحوكمة، والحوافز، والاستخدام المستدام في مكافحة التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية"، التي عقدت في جنوب أفريقيا في فبراير/شباط 2015، فضلا عن حلقة العمل بشأن الاستخدام المستدام والتجارة بلحوم الطرائد في كولومبيا: تفعيل الإطار القانوني في كولومبيا، التي عقدت في ليتيسيا، كولومبيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2015، مع مراعاة منظور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية ومعارفها عن الاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي.

2- وتستجيب المذكرة الحالية لهذا الطلب. وأعدتها الأمانة ومركز البحوث الحرجية الدولية (CIFOR)، بمدخلات من الأعضاء الآخرين في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، وكذلك التعليقات من استعراض النظراء المستلمة من الأطراف والآخرين.<sup>1</sup> وتستند المذكرة على الدراسة التقنية التي أعدها مركز البحوث الحرجية الدولية التي ستتاح كوثيقة إعلامية. وتستند الإرشادات الواردة في المذكرة الحالية أيضا على التوصيات القائمة من فريق الاتصال

\* CBD/SBSTTA/21/1

<sup>1</sup> استلمت مساهمات من ستة بلدان (البرازيل، وكندا، والمملكة المتحدة، والمكسيك، والأرجنتين والعراق)؛ وثلاث منظمات أعضاء في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية (CPW) (الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمركز العالمي لرصد حفظ الطبيعة التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)؛ وسبع مجموعات رئيسية: النظام العالمي المراعي للمناطق المحمية؛ ومركز بحوث الأحياء البرية في اليابان؛ وEco Alliance؛ وREDCAM؛ ورصد الأخشاب - جنوب أفريقيا؛ وجمعية حفظ التنوع البيولوجي في الأراضي الرطبة التابعة لشبكة معارف الشعوب الأصلية في نيبال (IPLCs/IIFB).

المعني بلحوم الطرائد المعتمدة في المقرر 25/11، وكذلك المقررات السابقة الصادرة عن الاتفاقية، والعمل الجاري في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية.<sup>2</sup>

3- وبغية دعم تنفيذ الأطراف للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، تسلط المذكرة الحالية الضوء على تدابير لتعزيز الاستخدام المستدام لموارد اللحوم البرية الأرضية عبر جميع أنواع الموائل الأرضية المدارية وشبه المدارية، والمناطق الأحيائية والنظم الإيكولوجية (بما فيها الغابات، وأراضي الحشائش، وأراضي المحاصيل، والأراضي الرطبة، والسافانا وغيرها من النظم الإيكولوجية الأرضية)، وحسب الاقتضاء، في المناطق الريفية والحضرية والدولية. وتصف المذكرة أيضا الأنشطة التي يمكن تطبيقها على المستويات الوطني والإقليمي ودون الإقليمي وعلى مستوى المواقع ضمن منظور إدارة المناظر الطبيعية الأرضية.

4- وقد رتبّت المذكرة على النحو التالي: يقدم القسم الثاني معلومات أساسية عن الدور المتعدد الأوجه الذي تلعبه الأحياء البرية في المناطق المدارية وشبه المدارية، مع التركيز أساسا على استخدامها لغرض الغذاء، وتتنظر في التحديات التي تواجه القطاع. ويحدد القسم الثالث الغرض من الإرشادات ونطاقها. ويقدم القسم الرابع إرشادات لتحسين الاستخدام المستدام لموارد اللحوم البرية مع التركيز على كيفية العمل مع الجهات الفاعلة في المصدر من أجل تحسين استدامة العرض (القسم الفرعي ألف)، وكيفية إدارة وتقليل الطلب عبر السلسلة الكاملة للقيمة (القسم الفرعي باء)، وكيفية تهيئة الظروف المؤاتية من أجل تحقيق إدارة مراقبة ومستدامة للحوم البرية (القسم الفرعي جيم). ويقدم القسم الخامس توصيات مقترحة لنظر الهيئة الفرعية.

## ثانيا - السياق: اللحوم البرية، والأمن الغذائي وسبل العيش

5- يمكن صيد الحيوانات البرية لغرض الإغاشة، والأغراض التجارية، والترفيهية. وفي صيد الإغاشة، فإن المنافع التي يحصل عليها من الأحياء البرية (وخصوصا الغذاء) يتم استهلاكها أو استخدامها مباشرة من جانب الصياد وأسرته. وعلاوة على ذلك، يعتمد الأمن الغذائي وسبل العيش لكثير من السكان الريفيين في المناطق المدارية وشبه المدارية على استخدام الحيوانات البرية والمتاجرة بها.<sup>3</sup>

6- وقد استخدمت اللحوم البرية منذ زمن طويل كمصدر غذائي لملايين الناس في مناطق كثيرة من العالم، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء. فعلى سبيل المثال، في بعض المجتمعات الريفية في البلدان النامية المدارية، نجد أن اللحوم البرية توفر تقريبا كل البروتين في الوجبة الغذائية. وفي أفريقيا الوسطى، من المقدر أن أكثر من 4 ملايين طن من اللحوم البرية يتم استهلاكها كل عام، ومعظمها يورد إلى المناطق الحضرية.<sup>4</sup>

7- وكان الاستغلال المتزايد للموارد مدفوعا بالأعداد المتزايدة للسكان، والتقدم في تقنيات الصيد وظهور تجارة رائجة للحوم البرية. وقد سببت معدلات الصيد غير المسبوقة تدهورا في أعداد أحياء برية كثيرة وعرضت للخطر الأنواع

<sup>2</sup> استمد المزيد من المعلومات والإرشادات من العدد 33 من السلسلة التقنية الصادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي "حفظ الموارد المستدامة من الأحياء البرية واستخدامها: أزمة لحوم الطرائد"، الذي أعد استجابة للمقرر 22/6، الفقرة 42 ومرفقه، برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات، على أساس الهدف 4، الغاية 2، النشاط (أ) من عنصر البرنامج 1، وكذلك على النحو الوارد في العدد 60 من السلسلة التقنية الصادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي "سبل العيش البديلة للاستخدام غير المستدام للحوم الطرائد"، الذي أعد عملا بالمقرر 32/10.

<sup>3</sup> الوثيقة الإعلامية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية التي أعدت للاجتماع العشرين للهيئة الفرعية (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/46)، تقدم عرضا عاما لدور صيد الإغاشة في المجتمعات البشرية، وآثار صيد الإغاشة والصيد التجاري (بما في ذلك الآثار المجمعّة للصيد والتغير في استخدام الأراضي نتيجة للأنشطة الزراعية والصناعية)، وتحليلا يستند إلى نظريات إدارة الموارد المشتركة على المستوى المحلي. كما أُنشئت في وثيقة إعلامية أخرى معلومات إضافية تتعلق بالتقارير الوطنية للأطراف والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للأحياء البرية (UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/47).

<sup>4</sup> <https://www.cbd.int/doc/meetings/sbstta/sbstta-20/official/sbstta-20-11-en.pdf>

الأساسية الحرجة لتشغيل النظم الإيكولوجية. وأدى الضغط المتزايد للصيد، بجانب المعدلات المرتفعة لتدمير الموائل والتحويل في المناطق الحرجية المدارية إلى تزايد احتمال تضاؤل إمدادات اللحوم البرية في بعض البلدان المدارية وشبه المدارية.

8- وسيؤثر فقدان الأحياء البرية على توافر مصادر البروتينات والدهون الحيوانية لأعداد لا يمكن حصرها من الناس ويبدأ أيضا في تغييرات متتالية في النظم الإيكولوجية إذ أن الأنواع التي تلعب دورا مهما في وظائف النظم الإيكولوجية (مثل ناشرات البذور، ومفترسي البذور، ومراقبة أنواع الفرائس) يتم القضاء عليها من خلال الصيد الجائر. ويقلل فقدان التفاعلات الإيكولوجية بدوره بدرجة خطيرة سلع وخدمات النظم الإيكولوجية، بما فيها المركبات الصيدلانية، وعوامل مكافحة الببولوجية، وموارد الأغذية وتنظيم الأمراض.<sup>5</sup> وعلاوة على ذلك، تتعرض الآن لخطر الانقراض نسبة تتراوح بين 23 و36 في المائة من الطيور، والثدييات، والبرمائيات المستخدمة لغرض الغذاء أو الدواء.<sup>6</sup>

9- وقد تتمثل الدوافع الرئيسية للمستويات غير المستدامة للصيد في العدد المتزايد للسكان والتجارة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، مع غياب أي قطاع محلي كبير للحوم يمكنه تقديم بديل للحوم البرية. وحتى في حالة وصول المستهلكين في المدن إلى موارد اللحوم المدجنة، فهي عادة ما تكون مستوردة و/أو باهظة الثمن، وتظل اللحوم البرية جزءا مهما من غذائهم. وفي مناطق المدن الكبرى الواقعة بعيدا عن موارد الأحياء البرية، لم تعد اللحوم البرية ضرورة غذائية للأسر ولكن في بعض السياقات التقليدية والثقافية، فهي ما زالت سلعة كمالية مهمة أو سلعة مستهلكة من حين إلى آخر.

10- وفي الوقت ذاته، تنحصر موائل الأحياء البرية مع تحويل الأراضي إلى السلع الزراعية للوفاء بالطلب من الأعداد المتزايدة من البشر (أي الماشية، والصويا، وزيت النخيل)، واستخراج الموارد الطبيعية (مثل الأخشاب، والتعدين)، وتوسع المستوطنات البشرية. ويمكن أن يقلل تحويل استخدام الأراضي أيضا من حجم الأراضي المستخدمة من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية للصيد المألوف، مما يفرض ضغطا متزايدا على الموارد المتبقية من الأحياء البرية داخل أقاليم أصغر متزايدة، ويؤثر في الغالب على شرعية قوانين الصيد المألوف وفعاليتها.

11- وفي الغابات المدارية، فإن الأحياء البرية عادة ينتقص من قدرها، استنادا إلى الإنتاجية والعدد، بالمقارنة إلى الحيوانات المدجنة. ولكن في بعض السياقات، تكون الأحياء البرية أكثر تنافسا مع الثروة الحيوانية، لا سيما عند الأخذ في الحسبان الاستخدامات ذات القيمة العالية، مثل السياحة الإيكولوجية، والصيد، واللحوم والمنافع الأخرى المنتجة.

12- ونظرا لأن الصيد غير المستدام للحوم البرية يعتبر تهديدا رئيسيا لإيكولوجيا النظم الإيكولوجية المدارية وشبه المدارية، ويؤثر مباشرة في الكثير من الأنواع المهددة بالانقراض، فضلا عن سبل عيش السكان، والأمن الغذائي والصحة، هناك حاجة ملحة إلى تعزيز استجابات السياسات العامة داخل إطار اجتماعي اقتصادي وثقافي وإيكولوجي أكثر تكاملا وإطار الصحة العامة.

13- ويعتبر التخفيف من تأثيرات الصيد الجائر مسألة معقدة. وهناك أسباب متعددة للاستغلال المفرط للأحياء البرية ويمكن أن تتفاوت هذه الأسباب على نحو كبير بين الأقاليم. وفي الغالب، توجد مجموعة معقدة من العوامل التي تسهم في الطلب المتزايد على اللحوم البرية والاستغلال المفرط للموارد الناتج عن ذلك. ويمكن أن تشمل هذه العوامل توافر العمالة، والقضايا المتعلقة بحقوق الملكية، ودور المؤسسات، وعدم وجود حوافز لإدارة الموارد على نحو مستدام، والهجرة، والفشل في حصاد المحاصيل وتوافر الغذاء من الثروة الحيوانية، وأنماط الطقس وتغير المناخ، وقطع الأشجار واستخراج الموارد، والرعي الجائر، والزحف العمراني العشوائي، والكوارث الطبيعية، والنزوح، والصيد غير المشروع، والحروب والصراعات. ويؤثر التغير في استخدام الأراضي للاحتياجات الزراعية والصناعية تأثيرا رئيسيا أيضا على موائل الأحياء البرية وسلوك الأحياء البرية. وعلاوة على ذلك، فما زالت هناك معلومات قليلة نسبيا عن إيكولوجيا المناطق المتبقية لها، وعن ديناميات ومخاطر الأمراض بالنسبة للناس الذين يحتكون بالأحياء البرية التي يتم صيدها، هناك دليل كاف يوحي بأن الأحياء البرية هي مستودعا مهما لمسببات الأمراض الحيوانية التي يمكن أن تقدم خطرا واضحا على الصحة العامة من تفشي الأوبئة. ومن المرجح أن تؤدي أنواع معينة من اللحوم البرية إلى مخاطر عالية نسبيا من تسرب مسببات الأمراض

<sup>5</sup> S.S. Myers et al. (2013). Proceedings of the National Academy of Sciences 110, 18753-18760

<sup>6</sup> S.H.M. Butchart et al. (2010). Science 328, 1164-1168

إلى البشر، ويمكن أن يزداد هذا الخطر من خلال ذبح الحيوانات البرية المستخدمة لغرض اللحوم وسلخ جلدها. ولذلك، يحتاج الأمر إلى نهج متعددة القطاعات تجمع بين الآليات المناسبة للسياسات العامة من القطاعات مثل الزراعة، والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي، والصحة، والبنية التحتية، والتعدين وقطع الأشجار، وذلك لإدارة مستدامة ناجحة للأحياء البرية.

14- وينبغي أن تتضمن النهج للإدارة المستدامة للأحياء البرية ما يلي: (أ) تحسين المعارف عن استخدام أنواع اللحوم البرية والاتجار بها، وفهما لإيكولوجيا الأنواع المعنية؛ (ب) واستعراضاً للأطر القانونية وتعزيزها، من أجل تصميم أطر السياسات والإدارة التي تخفف على الإدارة المستدامة وتمكن تحقيقها؛ (ج) تحديد الفرص والعوائق لتوفير بدائل للأغذية وسبل العيش؛ (د) قدرات إنفاذ مناسبة. ومع هذه مجتمعة ومدرجة في استراتيجيات وطنية وإقليمية قوية للحوم البرية، هناك إمكانية لتحقيق استخدام أكثر استدامة للأحياء البرية لغرض الغذاء.

### ثالثاً - النطاق والغرض

#### ألف - النطاق

15- تشير الإدارة المستدامة للأحياء البرية إلى الإدارة السليمة لأنواع الأحياء البرية من أجل الإبقاء على إعدادها وموائلها عبر الزمن، بالنظر إلى الاحتياجات الاجتماعية الاقتصادية لأعداد السكان. ويمكن للأحياء البرية، إذا تمت إدارتها على نحو مستدام، أن توفر التغذية والدخل المستمر إلى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على زمن طويل، ولذلك تسهم في سبل العيش المحلية على نحو كبير، وكذلك تعمل كضمانات لصحة البشر وصحة البيئة.

16- وتركز المذكرة الحالية على اللحوم البرية - التي تعرف لأغراض المذكرة الحالية على أنها اللحوم البرية للفقاريات الأرضية في الموائل المدارية وشبه المدارية، والمناطق الأحيائية والنظم الإيكولوجية المستخدمة لغرض الغذاء.<sup>7</sup> ويمكن أن يعتبر ذلك مرادفاً لمصطلح "لحوم الطرائد". وتعتبر أيضاً أسماك المياه العذبة والأسماك البحرية، وفي بعض الأحيان اللاقاريات، مصادر تغذية مهمة، ولكنها غير مشمولة في المذكرة الحالية.

#### باء - الهدف والغاية

17- تقدم المذكرة الحالية إرشادات تقنية تهدف إلى تعزيز الإدارة صوب قطاع لحوم برية مستدام وتشاركي وشامل في المناطق المدارية وشبه المدارية. وتعرض مداخلات محددة للسياسات الريفية والحضرية والدولية للمساعدة في تقليل فقدان التنوع البيولوجي، ولا سيما للأنواع البرية المستخدمة لغرض الغذاء، وكذلك لتحسين الاستخدام المستدام للحوم البرية لغرض رفاه البشر.

18- ويتمثل الهدف العام من المذكرة الحالية في تيسير إعداد التدابير السياساتية المتكاملة، لتحديد أولوية الإجراءات ودمجها من أجل تحسين استدامة استخدام اللحوم البرية وكذلك تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، وخاصة الأهداف 4 و7 و12 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي.<sup>8</sup>

<sup>7</sup> استناداً إلى نطاق العمل الذي أجري في مجال لحوم الطرائد (أو "اللحوم البرية") وفقاً للمقررات السابقة بخصوص برنامج عمل الاتفاقية بشأن التنوع البيولوجي للغابات، ينصب تركيز هذا التقرير على الحيوانات البرية في الغابات المدارية وشبه المدارية المستخدمة لغرض الغذاء. وتستبعد المذكرة الحالية التركيز على الأغراض بخلاف الغذاء، بما في ذلك الاستخدامات الطبية. وتقدم الوثيقة الإعلامية UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/46 تحليلاً أوسع نطاقاً عن التنبؤات الأرضية غير المدججة، والطيور، والزواحف والبرمائيات التي يتم صيدها لغرض الغذاء أو لأغراض أخرى.

<sup>8</sup> يرمي الهدف 4 من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي إلى اتخاذ خطوات، بحلول عام 2020، لتنفيذ خطط أو قد نفذت خططاً من أجل تحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين والسيطرة على تأثيرات استخدام الموارد الطبيعية في نطاق الحدود الإيكولوجية المأمونة. ويدعو الهدف 7 إلى إدارة مناطق الزراعة وتربية الأحياء المائية والحراجة على نحو مستدام، لضمان حفظ التنوع البيولوجي، وذلك بحلول عام 2020. وفي النهاية، يرمي الهدف 12 إلى منع انقراض الأنواع المعروفة المهددة بالانقراض، بحلول عام 2020، وتحسين وإدامة حالة حفظها، ولا سيما بالنسبة للأنواع الأكثر تدهوراً.

- 19- وبالتالي، تسهم المعلومات الواردة في المذكرة الحالية في تحقيق الأهداف والالتزامات بموجب اتفاقية التنوع البيولوجي<sup>9</sup> وغيرها من الاتفاقيات، بما في ذلك اتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، وكذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 20- ومع أنواع الإجراءات الكثيرة المقترحة في المذكرة الحالية يمكن أن تتخذ على المدى القصير، تتطوي الإدارة المستدامة للأحياء البرية على أنشطة مستمرة على المدى المتوسط والطويل. ولذلك، ينبغي تنفيذ الإجراءات المحددة في المذكرة الحالية في سياق رؤية عام 2050 في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.
- 21- وبتحديد أكبر، تتألف المذكرة من إرشادات لدعم عمل الأطراف وكذلك المنظمات والمبادرات ذات الصلة لتعزيز وتنفيذ وتعجيل الإجراءات المتكاملة من أجل ما يلي:

(أ) التأكد من أن عرض اللحوم البرية مدار على نحو مستدام عند المنبع؛

(ب) السيطرة على الطلب المفرط على اللحوم البرية في القرى والمدن؛

(ج) تهيئة بيئة تمكينية مؤاتية للإدارة المستدامة للحوم البرية.

22- ويمكن استخدام الإرشادات التقنية المتضمنة في المذكرة الحالية من جانب مختلف الوزارات، وصانعي القرار، وكذلك وكالات التخطيط والوكالات المنفذة على المستوى الوطني. ونتيجة لتعدد القضية وأبعادها الكثيرة الشاملة لعدة قطاعات، تقترح المذكرة الحالية نهجاً مشتركة يمكن تطبيقها لتحقيق الاستخدام المستدام للحوم البرية. وتدعم المعلومات الواردة في المذكرة الحوار المستمر، والتعلم والتبادلات المنهجية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية بين قطاعات الحراجة، والزراعة، والموارد الطبيعية، والصحة البيطرية والصحة البشرية، والمالية، والتنمية الريفية والقطاع القانوني.

#### رابعا - إرشادات تقنية لتحقيق قطاع مستدام للحوم البرية

23- تتألف الإرشادات الواردة في المذكرة الحالية من مجموعة شاملة من التوصيات لتحقيق قطاع مستدام للحوم البرية مع التركيز على كيفية العمل مع الجهات الفاعلة لتحسين استدامة العرض (القسم الفرعي ألف)؛ وكيفية تقليل الطلب على اللحوم البرية التي تدار على نحو غير مستدام عبر سلسلة القيمة بأكملها (القسم الفرعي باء)؛ وكيفية تهيئة الظروف التمكينية المؤاتية لإدارة مراقبة ومستدامة للحوم البرية (القسم الفرعي جيم). وتقترح الإرشادات أيضاً خطوات ونهجاً يمكن تطبيقها، من جانب الأطراف والحكومات الأخرى، بالتعاون مع المنظمات المعنية، مع الاستعانة بالمقرر 25/11، ووفقاً للتشريعات والظروف والأولويات الوطنية.

##### ألف - إدارة استدامة العرض وتحسينه عند المنبع

24- في الأراضي المستخدمة على المشاع، تنظم القواعد المحلية وغير الرسمية غالباً الصيد وتتص على من يستطيع الصيد والمكان الذي يمكن الصيد فيه. وتنشأ التحديات في إنفاذ هذه القواعد عندما يكون القادة المحليين غير متمكنين من الرقابة على وصول الصيادين الخارجيين إلى أراضيهم، أو عندما يفقد الصيادون حقوقهم في الصيد المشروع أو المشاركة في إدارة الأحياء البرية، أو عند تآكل الهيكل الاجتماعي للمجتمعات المحلية بسبب الكثير من العوامل التاريخية الخارجية (مثل الاستعمار، والهجرة الداخلية). وفي هذه السياقات، يميل فرادي الصيادين (داخل المجتمعات المحلية وخارجها) إلى

<sup>9</sup> وخاصة المادة 10 ([Sustainable Use of Components of Biological Diversity](#)) (الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي)، التي تقتضي أن تقوم الأطراف قدر الإمكان وحسب الاقتضاء بما يلي: (أ) إِمَاج النظر في صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار في عملية صنع القرارات الوطنية؛ (ب) اتخاذ تدابير تتعلق باستخدام الموارد البيولوجية بغية تفادي الآثار المعاكسة على التنوع البيولوجي أو التقليل منها إلى أدنى حد ممكن؛ (ج) حماية وتشجيع الاستخدام المألوف للموارد البيولوجية طبقاً للممارسات الثقافية التقليدية المتوافقة مع متطلبات الصيانة أو الاستخدام القابل للاستمرار؛ (د) تقديم المساعدة للسكان المحليين من أجل وضع وتنفيذ إجراءات علاجية في المناطق المتدهورة التي انخفض فيها التنوع البيولوجي؛ (هـ) وتشجيع التعاون بين سلطاتها الحكومية وقطاعها الخاص لاستحداث طرائق للاستخدام القابل للاستمرار للموارد البيولوجية.

المنافسة مع الصيادين الآخرين على هذا المورد المحدد. وتؤدي هذه المنافسة إلى صيد نوع من أنواع الأحياء البرية بأسرع وقت ممكن، مع دفع الأنواع إلى الانقراض على المستوى المحلي. ولذلك، تحتاج القواعد التي تنظم استخدام الأحياء البرية لغرض الغذاء إلى الاعتراف بحقوق صيد الإعاشة، والنص على إدارة الأحياء البرية وتحديد الأنشطة التي تعتبر مشروعة أو غير مشروعة. ويمثل الإنفاذ الاستجابي مكوناً لا يتجزأ لمثل هذه القواعد. ومن الناحية الإجرائية، هناك حاجة إلى عملية تشاركية مع مشاورات بين الطرفين تشرك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

25- وقد تم اقتراح واختبار عدة نماذج لإدارة موارد الأحياء البرية على مستوى المجتمع. وهذه تمثل في العادة أشكال الإدارة المشتركة بين المجتمعات والدولة و/أو هيئات القطاع الخاص المشتركة في الصناعات الاستخراجية مثل قطع الأشجار والتعدين. وتشمل الأشكال الأخرى للإدارة المشتركة بين المجتمعات والدولة و/أو الشركات الخاصة ما يلي:

(أ) مناطق الصيد المجتمعي، التي يمكن استخدامها لتنظيم الصيد في المستوطنات التي تجاور المناطق المحمية أو الإمتيازات الصناعية. ويسمح بالصيد لأعضاء المجتمع ضمن مناطق الصيد المرسوم حدودها، في الغالب باستخدام نظم الحصص ودوران المناطق والمناطق المحمية للسماح بإنعاش الأحياء البرية. ويمكن أيضاً أن يقدم أصحاب الإمتيازات الاستخراجية إلى العاملين مصادر بديلة للبروتين الحيواني، مثل الدجاج أو الأسماك، بدلاً من استخدام اللحوم البرية؛

(ب) المحميات المجتمعية. تحدد الدولة حصص الصيد، استناداً إلى الإعدادات السنوية للحيوانات. وتقوم المجتمعات بإدارة المحميات، ولها الحق في إنشاء مؤسسات السياحة وإعلان مزادات لترخيص الصيد الترفيهي للحيوانات. وتقدم وكالات إنفاذ القوانين المحميات وتستجيب إلى البلاغات من المحميات للقبض على الصيادين غير الشرعيين واعتقالهم؛

(ج) تربية الأحياء البرية لغرض الصيد الترفيهي تتألف من صيانة الحيوانات البرية في مناطق محددة بأسوار. وهي شكل من أشكال التربية تشبه تربية الماشية، وتدار الحيوانات على النباتات الطبيعية بالرغم من أن الموئل قد يكون قد تم تحويله لتحسين كفاءة الإنتاج. ويمتلك صاحب المزرعة (الشخص أو المجتمع) الحيوانات في المزرعة طوال مدة بقائها في المزرعة؛

(د) نظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية. تحصل المجتمعات على مدفوعات عند تسليم أحد خدمات النظم الإيكولوجية؛ وفي هذه الحالة، يمكن أن يتم الدفع لهم للإبقاء على "أرصدة الغذاء" عند مستويات مستدامة أو حتى للإبقاء على "أرصدة الكربون" من خلال الصيد المستدام أو الحفظ الصارم لناشرات بذور الأشجار الرئيسية. ويتم إجراء رصد أعداد الأنواع المستهدفة لقياس تسليم الخدمات؛

(هـ) نظم إصدار الشهادات. لديها إمكانية المساهمة في حفظ الأنواع البرية واستخدامها المستدام من خلال التأثير على خيارات المستهلكين للمنتجات المراعية للأحياء البرية. وبينما ترخص معظم نظم إصدار التراخيص منتجات يتم استزراعها، أو حصدها أو إنتاجها بدون الإضرار بموائل الأحياء البرية أو أعدادها (مثل الخشب المراعي للأحياء البرية؛ والكافور المراعي للأحياء البرية)، هناك أيضاً أمثلة قليلة لنظم إصدار الشهادات التي ترخص المنتجات القائمة على الأحياء البرية على أن صيدها قد تم على نحو مستدام (مثل جلود الخنازير الأمريكية البرية، واللحوم المرخصة). وتعمل نظم إصدار الشهادات على نحو جيد في المجتمعات التي تكون مستعدة لدفع أسعار مرتفعة للمنتجات التي تستجيب لأخلاقياتهم كمستهلكين. وينبغي أن يغطي السعر المرتفع الذي يتلقاه المنتج (الصياد، أو المجتمع) تكاليف إصدار الشهادات التي تكون عالية في الغالب.

26- وتتضمن عناصر الإدارة المجتمعية المستدامة الناجحة للأحياء البرية (أو التعاون الإقليمي) لتهيئة الظروف التمكينية للإدارة المجتمعية المحلية ما يلي:

(أ) تتمتع المجتمعات بالتماسك الاجتماعي (أي أنها تثق في بعضها البعض وتشعر بالقرابة مع المجتمعات المجاورة لها) بما يكفي لاتخاذ إجراءات جماعية لمعالجة المشاكل المشتركة؛

(ب) تعد المجتمعات أو تتلقى الدعم لإعداد آليات تبادل المنافع من الأحياء البرية التي لديها مطالبات تقليدية ومشروعة عليها. ويعد الحق في المنافع عند أقل مستوى مجتمعي، وذلك بدعم من الدولة لضمان أن المجتمعات تكسب حصة عادلة من المنافع من استخدام الأحياء البرية؛

(ج) الحقوق في الأراضي والحقوق في إدارة الأحياء البرية والاستفادة منها تعرف بوضوح ويتم الاعتراف بها وحمايتها بواسطة الدولة. ويتم تحديد حائزي الحقوق والاعتراف الرسمي بهم لمنع غير حائزي الحقوق (المستخدمين غير الشرعيين) من إساءة استخدام موارد الأحياء البرية؛

(د) الإقاليم المشروعة لحائزي الحقوق المجتمعية يتم تحديدها وترسيمها بموجب القانون العرفي؛

(هـ) تهتم المجتمعات المحلية والصيادين المحليين صراحة في الاستفادة من حقوقهم في استخدام الأحياء البرية، بما في ذلك الحقوق العرفية، ولكنهم يتولون المسؤولية أيضا على أن يتم مساءلتهم على استدامتها وحفظ الموائل. ولدى المجتمعات إجراءات واضحة ومعترف بها رسميا لتسوية اختلافات السياسات والممارسات داخل المجتمع أو المجموعة؛

(و) توجد أو تنشأ الأطر التنظيمية الواضحة للسماح بالاستخدام المستدام للأحياء البرية من جانب أعضاء المجتمعات المحلية، أو أعضاء المجموعات، بما في ذلك إجراءات لتحديد وإنفاذ العقوبات على أعضاء المجموعة أو المجتمعات بأكملها إذا كان ذلك ضروريا؛

(ز) يتم موازنة هيكل وقدرات وميزانيات المؤسسات الحكومية التي تتولى المسؤولية عن الأحياء البرية لكي تلعب دورا رئيسيا في تصميم وتيسير أنشطة الاستخدام المستدام؛

(ح) هناك تشريعات وطنية واضحة للصيد، والإنفاذ الفعال لتلك التشريعات، الذي يمنع الجهات الفاعلة من خارج المجتمع من تقييد السلطة الشرعية لكل سلطة إدارة ومن فاعليتها؛

(ط) تم تبسيط الإجراءات الإدارية، وإتاحتها باللغات المحلية، وتنمية القدرات القيادية المحلية؛

(ي) تم تحديد مناطق الصيد بوضوح،<sup>10</sup> وتمثل لاستخدام معين للأراضي، وتحترم خطط الإدارة وبارامترات الحفظ للمناطق المحمية؛

(ك) تتولى سلطة الإدارة المحلية المسؤولية عن كل منطقة من مناطق استخدام الأراضي. وإذا لم تنقل الدولة السيطرة الكاملة إلى السلطة المحلية (أي إذا أبقت الدولة على المسؤولية عن المناطق المحمية، والأنواع أو الأمن الغذائي المحلي)، ينبغي إذن وضع معايير واضحة لتقييم الإدارة المحلية الجيدة وعواقب الإدارة السيئة. وفي الحالات التي تنشأ فيها ضرائب أو أشكال أخرى من الإيرادات من منطقة استخدام الأراضي، ينبغي أيضا تحديد أطر واضحة للإدارة المالية، بما في ذلك العقوبات لسوء التصرف؛

(ل) يتمتع مسؤولو الحكومة وسلطات الإدارة المحلية بمهارات ومعارف لتطوير خطط إدارة مستدامة للأحياء البرية. وينبغي أن تشمل هذه المعارف الاستخدام المستدام التقليدي والمألوف؛

(م) يتم تحديد الأنواع التي تتحمل الصيد والأنواع التي لا تتحملة. ومن بين الأنواع التي يمكن صيدها على نحو مستدام، تحتاج الأنواع إلى الحد الأقصى من حصص الصيد (والأنواع مثل الآفات التي تحتاج إلى الحد الأدنى من حصص الصيد) ينبغي التمييز بينها وبين الأنواع التي لا يعتبر إصدار حصص لها ضروريا. وبالنسبة للأنواع التي تتطلب الحد الأقصى من حصص الصيد، ينبغي حساب معدلات الاستدامة للانطلاق وتعديلها على أساس منتظم؛

<sup>10</sup> ينبغي ترسيم مناطق استخدام الأراضي: (أ) المناطق الذي يحرم فيها الصيد للسماح بانعاش الأعداد وحماية الموائل غير المضطربة للأنواع ذات الحساسية الشديدة للتدخلات البشرية؛ (ب) المناطق التي يسمح فيها ببعض الصيد من خلال تراخيص، وتصاريح وخلافه؛ (ج) المناطق التي يفيد فيها الصيد بدرجة أقل، باستثناء الأنواع المحمية.

(ن) توضع نظم لتحديد الحصص المستدامة، ورصد (من جانب المجتمعات ومع مشاركتها) الاتجاهات في الأنواع المستهدفة من الأحياء البرية، وتحدد بوضوح في تقييمات الحصص القواعد للمواءمة مع الانطلاق، بجانب المسؤولية عن الإنفاذ والعقوبات لسوء السلوك؛

(س) ينبغي ضمان الحقوق الإجرائية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، مثل الحصول على المعلومات، والمشاركة في صنع القرار والوصول إلى العدالة.

27- ويمكن أن يساعد إضفاء الطابع القانوني وفرض الضرائب على مبيعات بعض أنواع الأحياء البرية في تمكين المجتمعات من الاستفادة من الأحياء البرية. وقد لا يكون ذلك ممكناً للبلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية والقدرات، وإلى نظام عدالة فعال يلتزم بمبدأ الحقوق المتساوية بموجب القانون والتطبيق المتساوي للقانون. وفي هذا الصدد، يمكن أن تقدم أيضاً المنظمات ذات الصلة في الاتحاد الدولي لمكافحة الجريمة ضد الحيوانات والنباتات البرية (ICCWC) المزيد من الدعم لبناء القدرات الوطنية في مجال إنفاذ القانون، والقضاة، والمقاضاة والتشريعات لمنع الصيد غير المشروع.

28- وفي بلدان كثيرة، يحتوي الإطار التنظيمي الحالي للصيد على أقسام لا صلة لها بالموضوع (وهي مشتقة في الغالب من النظم الاستعمارية)، ولا تتواءم مع الحقائق المحلية وهي غير مصممة وغير منظمة على نحو جيد. وفي إطار هذه الظروف، من الصعب تطبيق قوانين الأحياء البرية وإنفاذها، ومن غير المرجح أن تكون ناجحة في تقليل الضغوط التي تواجه صيد الأنواع الرئيسية والضغط على النظم الإيكولوجية. وعلاوة على ذلك، ينطوي الامتثال لهذه القواعد على تكاليف مرتفعة، ولا تستطيع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية تحملها في غياب التدابير التعويضية.

29- فالكثير من البلدان يفتقر إلى موظفين مناسبين، وموارد كافية، والدفع إلى إنفاذ قوانين الأحياء البرية بفاعلية وبعدالة. وقد نتج عن عدم إنفاذ القوانين الوطنية الاستيلاء غير القانوني على الحقوق التقليدية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على الأحياء البرية من جانب الصيادين من الخارج الذين يفتقرون إلى الحقوق المشروعة للصيد على الأراضي التقليدية للمجتمعات. وعندما تستفيد الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية من الصيد، واستهلاك الأحياء البرية والتجارة بها من أراضيها، فهي ترى أن الصيد غير المشروع ما هو إلا سرقة منها وهي مدفوعة بدرجة عالية إلى وقف الاستخدام غير القانوني أو غير المشروع للأحياء البرية لديها.

30- وهناك أدلة كثيرة على أن تنظيم الصيد، وإنفاذ القانون ومنع الجريمة هي أكثر فاعلية عندما تعمل المجتمعات والسلطات معاً على المدى الطويل. ومن الاستراتيجيات الفعالة المجربة والمثبتة تلك الاستراتيجيات التي تتطلب مشاركة طويلة الأجل لكلا الطرفين، وتنظم الصيد مع أيضاً احترام وحماية الحقوق التقليدية المشروعة للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الريفية التي تعيش مع الأحياء البرية، مع الدفاع عن الأصول المجتمعية، وتمكين المجتمعات المحلية من الإدارة المستدامة للأحياء البرية والاستفادة من استخدامها وحفظها. ويمكن أن تكون المجتمعات بمثابة "أعين إنفاذ القانون وآذانه" مع تقديم الاستخبارات الفعالة لسلطات الاعتقال، مثل الشرطة، وخدمات المنتزه الوطني، التي تضمن عدم الكشف عن هوية المخبرين، مما يقلل من مخاطر الانتقام. ويمكن أيضاً اتخاذ المزيد من الإجراءات لتدريب الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على أداء أدوار إنفاذ الأمن ومسؤولي المنتزهات الوطنية.

#### الخطوات المقترحة:

(أ) استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة:<sup>11</sup> تشجع بقوة الدول التي يشاع فيها استخدام اللحوم البرية على استعراض السياسات والأطر القانونية القائمة المتعلقة بحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام، بما في ذلك إدارة أنواع اللحوم البرية، على إدراج ما يلي:

<sup>11</sup> قد تكون مفيدة في هذا الصدد المبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات التابعة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، العدد 20،

(IUCN Best Practice Guidelines No. 20)

<https://www.iccaconsortium.org/index.php/2015/08/08/governance-for-the-conservation-of-nature/>

- (1) ترشيد قوانين الأحياء البرية لتركز على الاستدامة، والتأكد من أنها مناسبة للغرض ويمكن تطبيقها وإنفاذها على نحو سليم، ومع الاعتبار الواجب لشواغل كل من الأمن الغذائي والحفظ؛
  - (2) نقل حقوق الأحياء البرية إلى السكان المحليين، حسب الاقتضاء، وتمشيا مع خطة العمل المتعلقة باستخدام المؤلف المستدام في إطار الاتفاقية، مع تعزيز الأشكال المناسبة لحيازة الأراضي، بما في ذلك الملكية (داخل المناطق المحمية وخارجها) من أجل زيادة حوافزهم على إدارة الموارد على نحو مستدام وممارسة إنفاذهم ضد الجهات الفاعلة الخارجية. وبذلك، ينبغي دعم المجتمعات من جانب وكالة وطنية مختصة وموثوقة لديها السلطة لاعتقال ومقاضاة من يخرق القانون في الوقت المناسب؛<sup>12</sup>
  - (3) إعداد مبادئ توجيهية تميز بين أنواع الأحياء البرية التي تتحمل الصيد والأنواع التي لا تتحمل الصيد، من أجل إعلام الاستخدام والتجارة بالأنواع التي يمكن صيدها على نحو مستدام. وينبغي أن تميز القوانين التي تنظم الصيد والتجارة بين أنواع الأحياء البرية التي تتكاثر بسرعة (مثل القوارض والخنازير) والأنواع التي لا تتكاثر بسرعة (مثل أنواع الرنسيات ومعظم الثدييات الضخمة). وينبغي أن تستجيب التشريعات بالقدر الكافي للسماح بالإدارة التكيفية، مع حصص أو آليات تنظيمية أخرى تعترف بتحمل الأنواع للصيد؛
  - (4) في حالة النظر في نظام ضريبي، يجرى تحقيق كامل للقدرات الحالية والمطلوبة، واستدامة النظام الضريبي (أي أن الإيرادات ستغطي التكاليف)؛
- (ب) تعزيز القدرات على إنفاذ القانون:
- (1) إنفاذ القوانين الوطنية للأحياء البرية بالشراكة مع الدولة والمجتمعات المحلية، مع تحفيز المجتمعات بمناافع التنوع البيولوجي من أجل التعاون في أهداف الحفظ والاستخدام المستدام ودعمها؛
  - (2) تعزيز القدرات على إجراء التحقيقات، وتعزيز المراقبة، وإجراءات ووسائل التفتيش والاعتقال، بجانب تدريب وتشغيل الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك في النقاط المحلية وعند الحدود؛<sup>13</sup>
  - (3) تعزيز التدابير لحماية حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في أنشطة الإنفاذ، وتقليل مخاطر الصيد غير المشروع إلى أدنى حد؛
  - (4) تعزيز التعاون والتنسيق بين ضباط ومسؤولي إنفاذ قوانين التجارة بالأحياء البرية، والمدعين العامين والقضاة وغيرهم من الموظفين المعنيين في مجال تنفيذ القانون ذي الصلة، وتمكين المدعين العامين والقضاة من مقاضاة حالات الصيد غير المشروع للحوم البرية والاتجار بها وإصدار أحكام بحق مرتكبيها؛
  - (5) تعزيز حملات زيادة التوعية للمواطنين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن التشريعات والقواعد الوطنية والمحلية؛

<sup>12</sup> هناك مقررات صادرة عن اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن "الأقاليم والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات" (تعرف أيضا باسم الأقاليم والمناطق التي تقوم الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بحفظها). انظر:

<https://www.iccaconsortium.org/index.php/international-en/conservation-en/>

<sup>13</sup> المقرر 28/7، الفقرة 22: "يذكر التزامات الأطراف نحو مجتمعات السكان الأصليين والمحليين وفقا للمادة 8(ي) وما يتصل بها من أحكام، ويلاحظ أن إنشاء وإدارة ورصد المناطق المحمية ينبغي أن يتم بمشاركة كاملة وفعالة من تلك المجتمعات واحترام كامل لحقوقها بما يتماشى والقانون الوطني والالتزامات الدولية الواجبة التطبيق".

(ج) تطوير وتعزيز العمليات التشاركية في صياغة وتنفيذ الإدارة المستدامة والصيد المستدام للأحياء البرية، بما في ذلك أنواع اللحوم البرية، مع مشاركة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص:

- (1) عند الاقتضاء، ينبغي أن تشترك المجتمعات في الإدارة المستدامة للموارد المحلية للأحياء البرية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاعتراف بالأقاليم والمناطق التي تحفظها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية (ICCAs) ودعمها، وباستخدام طائفة من نماذج الإدارة، بما فيها مناطق الصيد المجتمعية، والمحميات المجتمعية، ونظم المدفوعات مقابل خدمات النظم الإيكولوجية ونظم إصدار الشهادات، وكذلك نماذج الإدارة المراعية للتنوع البيولوجي؛
- (2) ينبغي أن تكون إدارة الأحياء البرية، بما في ذلك إدارة أنواع اللحوم البرية، جزءاً أساسياً من خطط الإدارة أو خطط الأعمال بالنسبة للصناعات الاستخراجية (النفط، والغاز، والمعادن، والأخشاب، وخلافه) التي تعمل في النظم الإيكولوجية المدارية وشبه المدارية. وينبغي أن تنص العقود بين الحكومة وشركات الصناعات الاستخراجية على بدائل للغذاء بخلاف اللحوم البرية للموظفين العاملين في هذه الامتيازات؛
- (3) ينبغي تحديد وتطبيق الضمانات الحالية للتنوع البيولوجي والمعايير داخل المبادئ التوجيهية وسياسات الصناعات الاستخراجية، وتوسيع نطاقها عند الضرورة، وتطبيقها ورصدها. وينبغي تطبيق العقوبات وتدابير التعويضات في الحالات التي تفشل فيها الشركات بصدد هذه الضمانات والمعايير؛
- (4) يمكن زيادة دمج اعتبارات الإدارة المستدامة للحوم البرية في نظم إصدار شهادات الغابات<sup>14</sup> والمعايير وعمليات المؤشرات للإدارة المستدامة للغابات من أجل التخفيف من آثار الأنشطة البشرية على الأحياء البرية عن طريق إدراج أحكام للمصادر البديلة للغذاء وسبل العيش، ولبناء القدرات ونظم الإدارة التي تدعم الصيد المشروع والمستدام، ومنع صيد الأنواع المحمية.

#### باء - تقليل الطلب على اللحوم البرية المدارة على نحو غير مستدام

- 31- يتزايد الطلب العالمي على البروتين الحيواني نتيجة للنمو المطرد في أعداد السكان، والتحضر، والنجاح المتزايد للجهود المبذولة على الصعيد العالمي للتخفيف من وطأة الفقر. ويدفع ذلك زيادة درامية في الطلب على الأحياء البرية (الأرضية والمائية على السواء)، وسيتسارع هذا الطلب عبر العقود القادمة. ويتأثر الطلب على اللحوم البرية، مثله مثل السلع الاستهلاكية الأخرى، بالسعر، وثروة المستهلك، والثقافة، وتوافر البدائل والعوامل غير السعرية، مثل الأفضلية لدى المستهلكين، ومن الذي سيدفع ثمن السلعة.
- 32- وعند معظم مستويات الدخل، حين يزداد سعر اللحوم البرية بالنسبة للبدائل، يميل المستهلكون إلى تقليل استهلاكهم للحوم البرية. ولكن عندما يمنح استهلاك اللحوم البرية للمستهلكين هبة معينة، قد تدفع الأسر الثرية إلى استهلاك المزيد عند ارتفاع الأسعار. وهناك معلومات محدودة عن كم يحتاج سعر اللحوم البرية إلى الارتفاع، ويحتاج سعر البدائل المتاحة إلى الهبوط، قبل أن ينخفض الطلب كثيراً على اللحوم البرية. وهذه المعلومات تعد حيوية عند تصميم استراتيجيات تقليل الطلب.
- 33- ويمكن زيادة أسعار<sup>15</sup> اللحوم البرية بزيادة إنفاذ قوانين الأحياء البرية (أي فرض ضريبة على الصيد غير المشروع والتجارة في الأحياء البرية)، أو بفرض الضريبة على مبيعات واستهلاك الأحياء البرية. غير أنه كما ذكرنا أعلاه، فقد لا ينجح ذلك إذا كانت اللحوم البرية تستهلك لأغراض الهبة.

<sup>14</sup> مثل برنامج اعتماد الشهادات الحرجية (PEFC) ومجلس رعاية الغابات (FSC).

<sup>15</sup> قد يكون ذلك السعر الفعلي أو السعر الافتراضي (أي السعر التقديري لسلعة أو خدمة لا يوجد لها سعر في السوق).

34- ولضمان أن أعداد الأحياء البرية يتم حفظها مع التأكد من أن المستهلكين يستمرون في الحصول على موارد الغذاء، ستكون هناك حاجة، في حالات كثيرة إلى تطوير وإنتاج بدائل اللحوم البرية بكميات كافية. ويمكن أن تعمل لحوم الثروة الحيوانية والأسماك كبديل للحوم البرية. غير أنه في الحالات التي تعتبر اللحوم البرية جزءاً مهماً من غذاء المجتمعات الريفية، ويمكن تنظيمها لضمان استدامتها، قد تكون أفضل بديل لإنتاج الثروة الحيوانية مع آثارها المصاحبة على التغير في استخدام الأراضي.

35- والنجاح النسبي للإدارة المستدامة للحوم البرية، بالمقارنة إلى البدائل، سيعتمد على السياق، مثل الاختيار من بين البدائل. وفي مجموعات الغابات المدارية في حوض الأمازون وحوض نهر الكونغو، التي لديها معدلات استخراج سنوية بملايين الأطنان من اللحوم البرية، تكون معدلات الاستهلاك الحالية للأحياء البرية غير مستدامة؛ فهي لا يمكن أن تستمر وهناك حاجة إلى بدائل. وفي أفريقيا الوسطى، يمكن لتربية الدواجن في الفناء الخارجي للمنازل أن توفر بديلاً مناسباً، بينما في أمريكا الجنوبية، تعتبر أسماك المياه العذبة مكوناً مهماً من الغذاء، وقد يكون الإنتاج المستدام للأسماك أكثر ملاءمة. ويختلف الوضع في النظم الإيكولوجية في السفانا أو أراضي الرعي (مثل شرق أفريقيا وجنوبها)، حيث تتبادل الأحياء البرية والثروة الحيوانية المدججة نفس المراعي لآلاف السنين.

36- وكانت المحاولات السابقة لإنتاج بدائل للحوم البرية لغرض الغذاء وتوليد الدخل قد كانت جزءاً عاماً من مشروعات صغيرة الحجم "لسبل العيش البديلة" بالنسبة للمجتمعات الريفية. غير أن هذه المشاريع لم تقدم بدائل ذات نطاق لازم لتلبية الطلب المتزايد، لا سيما في المناطق الحضرية. ومن شأن تحديد العوامل التي تؤثر في نجاح أو فشل مثل هذه المشاريع أن يسمح بتقييم سليم لمشروعات سبل العيش البديلة، وإعداد مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات.<sup>16</sup>

37- وتهدف المداخلات بشأن التغير في السلوك إلى التأثير على اختيارات وقرارات المستهلكين، من أجل الاستجابة السريعة لتوافر بدائل للحوم. وعلى المدى الطويل، يمكن أن تهدف المداخلات إلى تقليل الاستهلاك العام للحوم لتأييد البدائل القائمة على النباتات. وتحاول حملات وسائل الإعلام، التي غالباً ما تبت في حكايات الإذاعة أو المسلسلات التلفزيونية، تحاول أن تصل إلى جمهور أكبر من القرى إلى المدن، وتنتج معلومات لتشجيع المستهلكين على تغيير استهلاكهم من اللحوم إلى البدائل، وتعزيز منتجات اللحوم البرية المرخصة عند توافرها. ومع تحول أفضليات شباب المدن بعيداً عن اللحوم البرية بالفعل، يمكن لحمات الإعلام أن تساعد في تحقيق هذا التغير.

38- والمدن الريفية التي تنمو بسرعة أو المستوطنات الحضرية البعيدة التي تنشأ من الصناعات الاستخراجية (قطع الأشجار، والتعدين، والنفط) هي نقطة دخول حرجية لإدارة تجارة اللحوم البرية. والكثير من المقيمين ما زالوا يأكلون اللحوم البرية بشكل منتظم بسبب قربهم من هذه الموارد، والتوافر المحدود للغاية للبروتينات من مصادر الحيوانات الأخرى، ولكنها لا تعتمد كثيراً عليها لمعيشتهم. وبالنسبة للقرى الريفية التي لها مطالب مشروع لإدارة الاستخدام للأحياء البرية داخل أقاليمهم التقليدية، والاستفادة منه، فإن حلاً رئيسياً للصيد الجاري المفتوح هو مساعدة حائزي الحقوق في تأمين السلطة والحصول على القدرات لمراقبة وإدارة مستوى الصيد في أراضيهم، وذلك كما ناقشنا في القسم الفرعي "ألف". وأنشطة استخراج الموارد الطبيعية قد يصاحبها قدوم العمال الذي يمكن أن يزيد ضغوط الصيد أو يغير إمدادات الأغذية في المنطقة: ينبغي أن توفر الشركات مصدراً بروتينياً يعتمد عليه وتحديد وإنفاذ اللوائح ضد صيد الأحياء البرية و/أو استهلاكها من جانب العاملين.

39- ومع تزايد السكان السريع وامتداد المناطق الحضرية، فإن المراكز الحضرية الكبيرة تمثل نسبة مهمة ومتزايدة من الاستهلاك الشامل للحوم البرية في بعض البلدان. وتزايد وفرة البدائل المستدامة الرخيصة من خلال الإنتاج المحلي والاستيراد هو أمر ممكن ويعد أولوية. غير أن هذا ينبغي أن يرتبط بإنفاذ صحيح لاستخدام الأحياء البرية عند مستويات الجملة والتجزئة والاستهلاك.

<sup>16</sup> سيتطلب ذلك تحسينات مهمة في رصد المشروع والإبلاغ. وينبغي أن يكون إعداد وتطبيق الأطر المناسبة للرصد والتقييم شرطاً من شروط تمويل المشاريع عن طريق الجهات المانحة أو من الحكومة.

### الخطوات المقترحة:

- (أ) إعداد استراتيجيات تقليل الطلب، مع التركيز على القرى والمدن، باستخدام نهج شامل:
- (1) الطلب على اللحوم البرية ليس قضية بيئية منعزلة، ولذلك فإن استراتيجيات تقليل الطلب ينبغي أن تعد على أساس شامل، مع إشراك وزارات الحكومة المسؤولة عن الصحة، والأغذية، والزراعة، والأعمال، والبنية التحتية، والتعليم، وكذلك الوزارات المسؤولة عن البيئة؛
  - (2) استراتيجيات تقليل الطلب ينبغي أن تركز أساساً على المستهلكين في مدن الأقاليم والمدن الكبرى، حيث انخفاض استهلاك اللحوم البرية يمكن أن يتحقق بدون التأثير على أساليب المعيشة أو على الحقوق في الأراضي. وبالنسبة لمدن الأقاليم القريبة من مصادر الأحياء البرية، فإن خليطاً من إضفاء الطابع الرسمي لسلاسل القيمة القصيرة الأجل استناداً إلى صيد الأنواع القوية ينبغي أن يرتبط بإنفاذ صارم لاسيما للأنواع المحمية/المعرضة للخطر، وتطوير البدائل المنتجة محلياً. وبالنسبة للمدن الكبرى، التي تبعد عن مصادر الأحياء البرية، فإن الاستهلاك يمثل قضية اختيار لدى المستهلكين التي ربما كان من الأفضل حلها من خلال التسويق الاجتماعي المستهدف لتشجيع تغيير السلوك؛
- (ب) زيادة وفرة البدائل:
- (1) ينبغي تهيئة بيئة تمكينية لتشجيع إنشاء شركات خاصة ذات الاكتفاء الذاتي والشراكات الخاصة والعامة لتوفير البدائل، مثل الدواجن والأسماك والثروة الحيوانية المحلية الأخرى، في مستوطنات حضرية تكون كبيرة بشكل كاف (ويكون لديها قاعدة استهلاك كبيرة بدرجة كبيرة)؛
  - (2) الصناعات الاستخراجية التي تستقبل عمالها في أماكن قريبة من مصادر الأحياء البرية ينبغي أن تلتزم بضمان أن العاملين فيها لا يصيدون بشكل غير مشروع وأن لديهم مصادر بروتين زهيدة من الثروة الحيوانية ويفضل أن تكون منتجة محلياً؛
- (ج) تقليل توافر اللحوم البرية المنتجة على نحو غير مستدام والطلب عليها:
- (1) حملات إعلامية مستهدفة (المستندة إلى فهم لدوافع الاستهلاك والبدائل ذات الصلة)، بما في ذلك استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، في القرى والمدن الحضرية ينبغي أن تستخدم لإعلام المواطنين حول القضايا المتصلة باستهلاك اللحوم البرية، بما في ذلك قضايا الصحة، وقوانين الأحياء البرية والبدائل المتاحة، وذلك بهدف تغيير سلوك المستهلك. وينبغي تصميم الحملات استناداً إلى فهم صحيح للمستهلكين، والدوافع والبدائل في المناطق المقرر استهدافها؛
  - (2) إن قوانين الأحياء البرية التي تحكم التجارة باللحوم البرية ومبيعاتها (والتي تكون مناسبة ومفهومة وقابلة للإنفاذ) ينبغي إعدادها وتطبيقها في الأقاليم والقرى والمدن، لكي توفر تنبيهاً للتجار غير الشرعيين وتزيد من أسعار اللحوم البرية الحضرية.

### جيم - تهيئة الظروف المؤاتية لقطاع مراقب ومستدام للحوم البرية

40- على المستوى الدولي، تناقش قضايا اللحوم البرية من خلال نوعين رئيسيين من المؤسسات: الاتفاقيات الدولية (اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (CBD)، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS))، وغيرها من المنظمات ذات الصلة التي تساعد على دعم أو تنفيذ قرارات الاتفاقيات (الشراكة التعاونية بشأن إدارة الأحياء البرية (CPW) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وشبكة رصد الاتجار بالحيوانات والنباتات البرية (TRAFFIC)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وبرنامج

الأمم المتحدة الإنمائي)، وهيئات التعاون الإقليمي أو هيئات التكامل الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا) وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف ذات الصلة (الاتحاد الأوروبي، ولجنة غابات أفريقيا الوسطى (COMIFAC)، ضمن مؤسسات أخرى).

41- وبين قضايا الأحياء البرية، فإن مسألة التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية تمثل شاعلا رئيسيا، وفي أغلب الأحيان، فإن قضايا اللحوم البرية لا يلتفت إليها أو تعامل كمنتج فرعي للعمل بشأن التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية. وبعض الاتفاقيات<sup>17</sup> تنتظر صراحة وتعمل بشأن الاستخدام غير المستدام للحوم البرية من خلال المحاولة على تهيئة بيئة مؤاتية لحفظ الأحياء البرية واستخدامها المستدام.

42- ويجب لإدارة قطاع اللحوم البرية أن تنتقل فيما يتجاوز الإجراءات التخفيفية الخاصة غير المرتبطة التي تهدف إلى تخفيف آثار صيد الأحياء البرية (مثل حظر الصيد، والتربية المراقبة لأنواع البرية، والبروتينات البديلة صغيرة الحجم أو خيارات لسبل العيش). وينبغي تطوير نهج شامل على مدى سلاسل قيمة اللحوم البرية، مع التركيز على الحفظ والاستخدام المستدام للموارد عند المنبع (المناطق الريفية) وتقليل الطلب في المراكز الحضرية.

43- وسوف يتطلب ذلك بيئة تمكينية مناسبة وشاملة (ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات الوطنية والأطر القانونية الوطنية بخصوص صيد الأحياء البرية، والتجارة باللحوم البرية ومبيعاتها)، وهذه ليست موجودة حاليا في معظم البلدان النامية. وإنشاء هذه البيئة التمكينية يصبح الشرط الضروري لتحقيق أو إحراز التقدم نحو قطاع اللحوم البرية الأكثر مراقبة والأكثر استدامة. ويلزم توفير إطار إدارة منسق ومركز على المستوى الدولي وعلى المستوى الوطني، وذلك لدعم المداخلات التي تستهدف الإدارة الأفضل للموارد و/أو خفض كبير للطلب. ويقدم الشكل الموجود في الصفحة 17 مثالا لتكييف نظرية نموذج التغيير للحوم البرية.

44- ومعظم التجارة الحالية باللحوم البرية لا تعتبر مشروعة، ويمكن أن يعرقل ذلك عمليات السياسات ويمنع التقييم السليم لمتطلبات الإدارة. وهناك حاجة ملحة إلى إدراج قطاع اللحوم البرية رسميا داخل نظم المحاسبة الممنهجة للثروة الوطنية وتقديرات الناتج المحلي الإجمالي.

#### الخطوات المقترحة:

##### (أ) زيادة التعاون الدولي:

(1) تعزيز المزيد من التعاون بين الاتفاقيات والمنظمات ذات الصلة: (ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو))، مع الترويج للتوصيات الصادرة عن فريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد في اتفاقية التنوع البيولوجي؛<sup>18</sup>

(2) دعم الإجراءات المتكاملة المحلية والوطنية وعبر الحدود لبناء شراكات بين منظمات ومؤسسات مناسبة من أجل: بناء القدرات على الإنفاذ والرصد؛ وتطوير وتنفيذ بدائل للتغذية وسبل العيش؛ وزيادة النوعية، وتبادل البحوث والتعليم بخصوص صيد اللحوم البرية والتجارة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تكون هناك إجراءات هادفة إلى إحداث تقدم في خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام، وكذلك لدعم العمليات الوطنية لمراجعة السياسات والأطر القانونية لدعم وتمكين حفظ أنواع الأحياء البرية واستخدامها المستدام؛

<sup>17</sup> على سبيل المثال، اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض (CITES)، واتفاقية المحافظة على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية (CMS).

<sup>18</sup> مؤتمر الأطراف السابع عشر في اتفاقية CITES (Conf. 13.11)، والمقرر 25/11 الصادر عن اتفاقية التنوع البيولوجي.

(ب) الإقرار بدور اللحوم البرية، عندما تكون مشروعة، ومواءمة الأطر الوطنية السياسية والقانونية وفقا لذلك:

- (1) الاعتراف بحقيقة التجارة في اللحوم البرية، وذلك كسلف ضروري لإنشاء إدارة الأحياء البرية على قاعدة سليمة؛
- (2) تسجيل مستويات استهلاك اللحوم البرية القائمة في الإحصاءات الوطنية، كوسيلة لتقييم الموارد وإعطائها وزنا ملائما في السياسات العامة والتخطيط؛
- (3) تقييم دور استهلاك الأحياء البرية في سبل العيش والنظر فيها داخل تقييمات الموارد الوطنية والوثائق الرئيسية لتخطيط السياسات، مثل الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر؛
- (4) إضافة شواغل اللحوم البرية/الأحياء البرية في المناهج الدراسية ذات الصلة (مثل التعليم الجامعي، والتدريب الحكومي).

(ج) إنشاء أطر رصد إقليمية ووطنية للحوم البرية من أجل ما يلي:

- (1) القيام بتقييم لمستهلكي اللحوم البرية، ودوافع الاستهلاك والبدائل المحتملة، وحساب مرونة الطلب. وهذه المعلومات ضرورية لتصميم واستهداف استراتيجيات تقليل الطلب، بما في ذلك إعداد استراتيجيات تغيير السلوك لمعالجة ممارسات الاستهلاك المستدام للحوم البرية، بما في ذلك استهلاك البدائل المستدامة؛
- (2) إجراء تقييم لمنتجات اللحوم البرية، بما في ذلك استخدام اللحوم البرية لغرض الحصول على البروتين وتوليد الدخل، وسمات الصيادين وأسر الصيادين، واستخدام مصادر بديلة للبروتين والدخل، وآثار الصيد على سبل العيش المحلية؛
- (3) توليد وصف لسلسلة سلع اللحوم البرية، للتعرف على الجهات الفاعلة الرئيسية والأماكن الرئيسية على مدى سلسلة السلع وذلك لاستهداف المداخلات؛
- (4) تصميم إطار الرصد الإيكولوجي في مواقع رئيسية على المستوى الوطني لتقرير وتتبع آثار صيد اللحوم البرية، وتأثيرات تنفيذ السياسات؛
- (5) تقييم المنافع والمخاطر النسبية على الصحة من اللحوم البرية وبدائلها في التخطيط الإنمائي (مثل عمليات الصناعات الاستخراجية)، بما في ذلك المحتوى التغذوي ومخاطر الأمراض المعدية، وذلك لإعلام خيارات التوريد؛
- (6) تجميع المداخلات الماضية والجارية الرامية إلى زيادة استدامة استخدام اللحوم البرية، وأي دلائل على أثرها، وذلك لبناء قاعدة من الدلائل عن النجاح والفشل التي يمكن من خلالها تصميم المداخلات على نحو أفضل في المستقبل؛
- (7) استخدام محافل<sup>19</sup> البيانات القائمة ذات الصلة لإعداد فهم أعمق لنوع المداخلات المطلوبة، بما في ذلك تصميمها المحتمل والفرص المتاحة لمختلف أصحاب المصلحة للإسهام في جهود جمع البيانات.

<sup>19</sup> مثلاً هناك مشروع OFFTAKE ([www.OFFTAKE.org](http://www.OFFTAKE.org)) وهو مشروع عالمي لجمع المعلومات عن صيد لحوم الأحياء البرية واستهلاكها ومبيعاتها وهو متاح للأطراف والحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى للاشتراك والإسهام فيه.

### خامسا - التوصيات المقترحة

قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في التوصية بأن يعتمد مؤتمر الأطراف مقررا على غرار ما يلي:

إن مؤتمر الأطراف،

إذ يشير إلى المقرر 8/13،

وإدراكا منه بأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي، بما فيه إدارة الأنواع البرية، يسهم في تحقيق العديد من أهداف أيشي للتنوع البيولوجي وأهداف التنمية المستدامة،

وإدراكا منه أيضا بتأثيرات النمو السكاني بالنسبة لحفظ التنوع البيولوجي وإدارة الأراضي، وكيفية إسهام الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية<sup>20</sup> في تحسين جوانب إدارة الأحياء البرية المبينة في هدف التنمية المستدامة 15،<sup>21</sup> بالنسبة للأحياء البرية الأرضية ولتماسك السياسات عبر الاتفاقيات المتعلقة بالتنوع البيولوجي<sup>22</sup> وغيرها من اتفاقات الحفظ،

وإدراكا منه أن الأطراف قد حددت الاحتياجات لإدارة الأحياء البرية في استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي وفي غيرها من الاستراتيجيات و/أو الخطط الوطنية والإقليمية والعالمية، وأن عددا من أنشطة الإدارة المستدامة للأحياء البرية<sup>23</sup> يتم تنفيذها بدعم من مختلف الحكومات والمنظمات، وإذ يلاحظ أن الكثير من أنواع الأحياء البرية ما زالت في حاجة فورية لتدابير الحفظ، بما في ذلك الحماية، والاستخدام المستدام وإنعاش الأعداد،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز في الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية،

وإذ يستعين بخطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثاني عشر<sup>24</sup> وإدراكا منه بالدور المهم الذي تؤديه الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الاستخدام والإدارة المستدامة للحوم البرية،

وإذ يشير إلى الحاجة الملحة لمنع انقراض الأنواع المهددة بالانقراض، وتحسين وإدامة حالة حفظها وإنعاش وصيانة النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالمياه، والصحة، وسبل العيش والرفاه،

1- يعتمد الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية<sup>20</sup> لتحسين الاستخدام المستدام لموارد الأحياء البرية بهدف تحسين استدامة العرض عند المنبع، وإدارة الطلب على طول سلسلة القيمة بأكملها، وتهيئة الظروف التمكينية للإدارة المراقبة والمستدامة للحوم البرية؛

<sup>20</sup> CBD/SBSTTA/21/3.

<sup>21</sup> انظر قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 23 سبتمبر/أيلول 2015 بعنوان: "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

<sup>22</sup> انظر: <https://www.cbd.int/brc/>.

<sup>23</sup> الإدارة المستدامة للأحياء البرية (SWM) هي "الإدارة السليمة لأنواع الأحياء البرية من أجل الإبقاء على أعدادها وموائلها عبر الزمن، بالنظر إلى الاحتياجات الاجتماعية-الاقتصادية لأعداد السكان". ويمكن للأحياء البرية، إذا تمت إدارتها على نحو مستدام، أن توفر التغذية والدخل المستدام للمجتمعات المحلية على المدى الطويل، وبذلك تسهم على نحو كبير في سبل العيش المحلية وكذلك في صون صحة الإنسان وصحة البيئة. (الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، 2015).

<sup>24</sup> المقرر 12/12 باء.

- 2- يحث الأطراف ويشجع الحكومات الأخرى على الأخذ في الحسبان خطة العمل المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للتنوع البيولوجي، وأهداف التنمية المستدامة، وفقاً للظروف الوطنية، عند وضع، ومراجعة وتنفيذ نهج الإدارة المتعلقة بالأحياء البرية وعند تحديث الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي؛
- 3- يشجع أيضاً المنظمات ذات الصلة، بما فيها الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقات الحفظ، إلى الاستفادة من الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية؛
- 4- يدعو الأطراف إلى تقديم معلومات، على أساس طوعي، عن أنشطتها والنتائج الناشئة عن تنفيذ الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية، ويطلب إلى الأمانة التنفيذية أن تجمع التقديمات وتتيحها من خلال آلية غرفة تبادل المعلومات؛
- 5- يشجع الأطراف على إقامة حوارات عبر القطاعات وتدريبات مشتركة بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية بين قطاعات الحراجة، والزراعة، والصحة البيطرية والصحة العامة، والموارد الطبيعية، والمالية، والتنمية الريفية والقطاع القانوني بهدف تعزيز تطبيق الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية؛
- 6- يطلب إلى الأمانة التنفيذية، بالتعاون مع أعضاء الشراكة العالمية بشأن الإدارة المستدامة للأحياء البرية، رهنًا بتوافر الموارد، تيسير تطبيق الإرشادات الواردة في مذكرة الأمانة التنفيذية من خلال:
- (أ) تعزيز وتيسير استخدام أدوات الرصد وقواعد البيانات بين الأطراف، والحكومات والمنظمات الأخرى ذات الصلة، لتحسين المعلومات عن صيد الأحياء البرية، واستهلاكها والتجارة بها ومبيعاتها؛
- (ب) المزيد من اختبار النهج المتعددة التخصصات للجمع بين أفضل المعارف عن استخدام أنواع اللحوم البرية والتجارة بها، بما في ذلك معارف وابتكارات وممارسات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وبدائل سبل العيش للاستخدام المألوف المستدام للأحياء البرية. ويشمل ذلك فهم إيكولوجيا الأنواع المعنية، واستعراض الأطر القانونية وتعزيزها، ودراسة توفير بدائل الغذاء وسبل العيش البديلة المتعلقة بالاستخدام المألوف المستدام للأحياء البرية، بما في ذلك من خلال استعراض الأنشطة القائمة المتعلقة بالشراكة.

الشكل. مثال رسم بياني لنظرية التغير في مشروع اللحوم البرية والأمن الغذائي

